

الحوكمة الأخلاقية وتأثيرها في تعزيز قيم التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية في مصارف القطاع الخاص - الناصرية)

د. أسامة عبد اللطيف أحمدالسنبختى

المقدمة

لقد أظهرت الأزمات المالية التي يمر بها العالم، ويشهد مرارة نتائجها، أن من أهم أسبابها هو السلوكيات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي وزاد من حدتها السقوط الأخلاقي السندى استشرى في المؤسسات والأسواق المالية العالمية وتمثل هذا السقوط الأخلاقي في فساد أعضاء مجالس إدارات البنوك والشركات الكبرى والاستيلاء على الأموال بمعلومات مضالة عن تحقيق أرباح عالية فيحصلوا على جزء منها بصفة مكافآت واستخدام المعلومات منها المتاحة لحيهم عن أحوال الشركات

والاستفادة من هذه المعلومات في تداول ما يملكونه من أموال.

من أجل ذلك تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وخاصة في الجانب السلوكي والأخلاقي فيها، فكانت الفرصة لتدخل المرجعية الإسلامية لأول مرة بعد غياب طويل، ساحة العرض بعد أن ظلت لعقود موطن التلقي والتقليد، ومخبرا للنماذج والتصورات، لتدلي بدلوها عبر طرح بصماتها نحو بديل إنساني عادل، ليتجاوز همذا المازق الحضاري أولاً، والأزمة الاقتصادية ثانياً، التي تمثل إحدى منازله الأساسية والخطيرة لغرض تحقيق الهدف



من البحث تم تقسيمه الى أربعة محاور تضمن المحور الأول منهجية البحث اما المحور الثاني فقد تضمن الجانب النظري للبحث اما فيما يتعلق بالمحور الثالث فقد تضمن الجانب العملي للبحث وأخيرا تضمن المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول: منهجية البحث اولاً: مشكلة البحث:

تواجه المنظمات تحديات مما يؤكدليس هناك الدني شك في أن العمل في المنظمات الخدمية ولاسيما في قطاع المصر فييكتسب أهمية خاصة في حماية المجتمع والدولة على السواء، إذ تمثل المصارف ركناً مهما من أركان الدولة والتي تسهم في التنمية الاقتصادية للبلاد ستأخذ بزمام الأمور في تسيير الدولة في المستقبل والتحكم بمواردها المالية. وبشكل عام يُمكن تناول معضلة البحث الفكرية من خلل الإجابة على

التساؤلات الآتية: ١/ ما تصور القيادات الإدارية في المصارف المبحوثة عن مفهوم ومتطلبات الحوكمة الأخلاقية ومفهومالقيم المستدامة. ٢/ ما طبيعة علاقات الارتباط والأثر بين متطلبات الحوكمة الاخلاقية والقيم المستدامة في المصارف عينة البحث؟ وعلى أساس ما تقدم يمكن وضع تساؤل البحث الرئيسي: وعلى أساس ما تقدم يمكن وضع توثر الحوكمة الاخلاقية على القيم وضع تساؤل البحث الرئيسي: الى أي مدى تؤثر الحوكمة الاخلاقية على القيم المستدامة في المنظمة قيد البحث وتتفرع منة النساؤلات الاتية:

هل هناك علاقة بين بعد البعد الاشرافي الاخلاقيو القيم المستدامة؟

هـل هناك علاقة بين بعد المساءلة الاخلاقيو القيم المستدامة?

٣. هـل هناك علاقة بين بعد الإفصاح والشفافية الاخلاقيو القيم المستدامة؟



٤. هـل هناك علاقة بين البعد الرقابي
 الاخلاقي الاستراتيجية والقيم المستدامة

ه.هـل تـدرك المنظمـة قيـد البحـث أهميـة الحوكمـة الاخلاقيـة والى أي مـدى تهـتم المنظمـة قيد البحث بالحوكمـة الاخلاقيـة والقيم المستدامة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث بالنقاط الاساسية التالية:

1. إسهام البحث في لفت انتباه إدارة المنظمة المبحوثة إلى ضرورة الاهتمام بتفعيل مفاهيم وأساليب ادارية معاصرة مثل الحوكمة الأخلاقية والقيم المستدامة الموجهة للأفراد بشكل خاص وللمنظمة بشكل عام.

٢. يمثل البحث الحالي اسهاماً معرفياً يركز
 على متغيرات مهمة متمثلة بالحوكمة
 الاخلاقية والقيم المستدامة.

٣. تشخيص ووصف مستوى أهمية متغيرات البحث ميدانياً.

تنبع أهمية البحث الحالي كونه يقدم مقياس علمي لتوفير قاعدة من المعلومات يمكن من خلالها التعرف على القيم المستدامة لدى الافراد العاملين.

م. يمكن البحث من معرف المنظمة قيد البحث حول الحوكمة الاخلاقية ودورة في تعزيز القيم المستدامة.

ثالثاً: اهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التحقيق من وجود ارتباط بين الحوكمة الاخلاقية والقيم المستدامة وتحديد مسار هذه العلاقة في المنظمة قيد البحث.

٢. اختبار ملائمة نموذج البحث والمتضمن محورين هما: الحوكمة الاخلاقية، والقيم المستدامة من خلال استخدام معادلة النمذجة الهيكلية (Structural Equation



Modeling) وبالاعتمـــاد علـــــى برنــــامج (AMOS,V.24).

. اختبار علاقة التأثير بين المتغيرات الرئيسة والفرعية في منظمة قيد البحث.

اختبار علاقة الارتباطبين أبعاد الحوكمة الأخلاقية والقيم المستدامة في المنظمة قيد البحث.

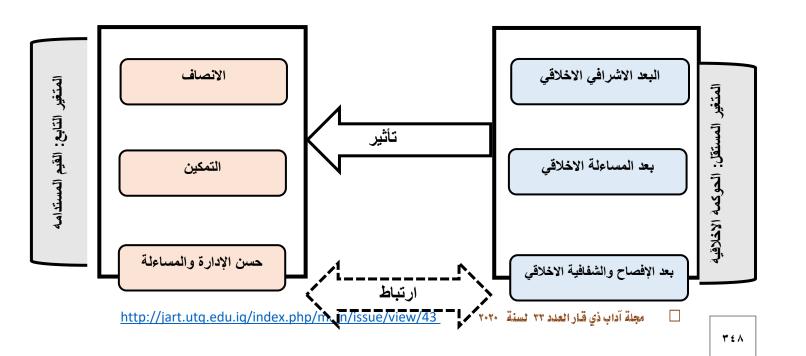
التعرف على مستوى ادراك الافراد
 العاملين في المنظمة قيد

7

البحثلاً همية متغيرات البحث من خلل إجابات افراد العينة.

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث

يقدم المخطط الفرضي للبحث تصوراً أولياً عن مجموعة علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحثالمتمثلة بالحوكمة الاخلاقيةوالقيم المستدامة وكما موضح في الشكل (١)





التضامن

البعد الرقابي الاخلاقي

الشككل (١) المخطط الفرضي للبحث (

المصدر: من اعداد الباحث)

خامساً: فرضيات البحث:

يستند البحث الي فرضيتين رئيستين مفادهما: الفرضية الرئيسية الاولى للبحث (هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لحوكمة الاخلاقية في القيم المستدامة) ويتفر عمنهاالفرضيات التالية:

هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد الاشرافي الاخلاقيفي القيم المستدامة.

هناك تاثير ذات دلالة إحصائية لبعدالمساءلة الاخلاقي في القيم المستدامة.

٣. هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد الإفصاح والشفافية الاخلاقي في القيم المستدامة.

٤. هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد الرقابي الاخلاقيفي القيم المستدامة.

الفرضية الرئيسية الثانية للبحث: (هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة الاخلاقية والقيم المستدامة) والتبيتفر عمنها الفرضيات التالية:

هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بينالبعد الاشرافي الاخلاقي والقيم المستدامة.

هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين
 بعدالمساءلة الاخلاقي والقيم المستدامة.



٣. هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين
 بعدالإفصاح والشفافية الاخلاقي والقيم
 المستدامة

٤. هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد
 الرقابي الاخلاقي والقيم المستدامة

سادساً: مقياسمتغيرات البحث:

تمثلت متغيرات البحث بمتغيرين، المتغير المستقل والمتمثل بالحوكمة الاخلاقية المكون من (٢٠) فقرة والمتغير التابعالقيم المستدامة حسب مقياس المكون من (١٢) فقرة وكما موضح في الجدول (١)

الجدول (١) ترميز فقرات مقياس البحث

عـــد	بعاد البحث	لرمز	لمتغيرات	ت
لفق رات				
لمقياس				
5	لبعد الاشرافي الاخلاقي			
5	بعد المساءلة الاخلاقي		·)
5	عد الإفصاح والشفافية	G E	الحوكمة الاخلاقية	
	لاخلاقي			
5	لبعد الرقابي الاخلاقي			
3	لانصاف			
3	لتمكين	SV	لقيم المستدامة	4
3	حسن الإدارة والمساءلة			
3	لتضامن			



المصدر: من اعداد الباحث

سابعاً: مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالعاملين في مصارف القطاع الخاص في الناصرية ،اذ تم اختيار عينة عشوائية منهم تمثلت ب (١٥٩) فردأ جرى اختيار هم بشكل عشوائي وذلك استناداً الى (Sekaran, 2010, p.315) والذي أورد جدولاً يبين فية حجم العينة الملائم عند

مستويات مختلفة من مجتمع الدراسة الأصلي، حيث تم توزيع (١٥٩) استبانة السترجع منها (١٥٠) جميعها صالحة للتحليل وعلى النحو الموضح في الجدول (٢)

الجدول (٢) مجتمع وعينة البحث

لاستبانات	لاستبانات التي تم استردادها	لاســـــتبانات	جتمع البحث
لصالحة		لموزعة	
١٥,	10.	109	۲۷.

المصدر: من اعداد الباحث

المحور الثاني: الجانب النظري

المبحث الأول: الحوكمة الأخلاقية

لقد أظهرت الأزمة المالية الحالية التى يمر بها العالم ويشرب مرارة نتائجها، أن من أهم أسبابها هو السلوكيات غير السوية من جانب

المتعاملين في المجال المالي وزاد من حدتها الســـقوط الأخلاقـــي الـــذي استشـــري فـــي المؤسسات والأسواق المالية العالمية وتمثل هذا السقوط الأخلاقيفي فساد أعضاء مجالس إدارات البنـــوك والشـــركات الكبـــري والاسـتيلاء علـي الأمـوال بمعلومات مضللة عن تحقيق أرباح عالية فيحصلوا على جزء



منها بصفة مكافآت واستخدام المعلومات المتاحة لديهم عن أحوال الشركات والاستفادة من هذه المعلومات في تداول ما يملكونه من أموال.

من أجل ذلك تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وخاصة فيها، فكانت الفرصة السلوكوالأخلاقي فيها، فكانت الفرصة لتدخل المرجعية الإسلامية لأول مرة بعد غياب طويل، ساحة العرض بعد أن ظلت غياب طويل، ساحة العرض بعد أن ظلت لعقود موطن التلقي والتقليد، ومخبرا للنماذج والتصورات، لتدلي بدلوها عبر طرح بصماتها نحو بديل إنساني عادل، تجاوزا بهذا المازق الحضاري أولاً، وللأزمة الاقتصادية ثانياً، التي تمثل إحدى منازله الأساسية والخطيرة

• أهم خصائص الأخلاق:

- ١- قدسية الأوامر الأخلاقية
 - ٢- ثبات القواعد الأخلاقية
 - ٣- التسامي .

أسباب الاهتمام بالأخلاقيات المهنية في المؤسسات:

أخلاقيات المهنة تعني: "وثيقة تحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد جمعية مهنية.

وتعرف بأنها: بيان المعايير المثالية لمهنة من المهن تتبناه جماعة مهنية أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمل مسؤولياتهم المهنية.

فأخلاقيات التعامل الوظيفي أخلاقيات مشتركة ، التميز فيها بالمنافسة في تقديم الأفضل ، فالكفاءة الإدارية ، وحسن الأفضل ، والابتسامة ، والمظهر الحسن ، والإخالاص في العمل ، والنزاهة ، والاهتمام بالعميل ، وتحمل ما قد يصدر عنه من تجاوز أو غلظة في الكلام ، ومجاملته واستيعابه، وخروجه راضياً ، ونحو ذلك من أساليب فن التعامل ،

• دور السلوكيات والأخلاق في المؤسسات:



إن دور السلوكيات والأخلاق في تعزيز ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين يعتبر من المواضيع المهمة القائمة على الأمانة ، ومما يؤكد أهمية الموضوع أن معظم التحديات التي تواجهها المؤسسات تتركز في الإخلال بالاتفاقات والعقود المبرمة بين الطرفين، وقلة الإفصاح في المعاملات المالية وتدني المعيارية في العقود والالتزامات،

وهذه كلها أمور تدل على أهمية القيم والأخلاق في المعاملات المالية، والمتأمل في مسيرة المؤسسات يجد أنها بأشد الحاجة إلى تطبيق هذه القيم الأخلاقية في أعمالها المختلفة انطلاقا من المبادئ التي تحكمها، نظرا لأنها صناعة ناشئة ولقلة الضمانات الرقابية للدخول فيها، كما أن المؤسسات لم تصل إلى المستوى المنشود من المعيارية وتنامي الرقابة مما يعزز أهمية القيم والأخلاق، كما يرى البعض أن بعض مؤسسات المصر فية لديها بعض التجاوز ات

في التعاملات المستندة إلى القيم والأخلاق مثل عدم إبلاغ العميل بالنسبة الكاملة على مبلغ التمويل، حيث تتضمن إعلانات البنوك نسب قليلة في كلفة التمويل، فيما يجد العميل أن النسبة زادت واحتسبت بطريقة تراكمية تعتمد على سنوات تسديد التمويل.

أثر السلوكيات والأخلاقيات على أداء المؤسسات:

إن تجاهل دور الأخلاق في العمل يعني النكار أن هناك طرق صحيحة وأخرى خاطئة لمزاولة العمل وذلك من خلال:

١- التحول في مفاهيم الكفاءة وأهداف المؤسسات:

كان الهدف الرئيسي للشركات يعتمد على تحقيق أرباح لأصحاب العمل بصفة أساسية وفقًا لقواعد السوق وبدون غش أو احتيال، وبالأخذ في الاعتبار التركيز على تحقيق الأرباح باعتبار أن الشركة آلة للربح وان



كفاءة الشركات تعنى أن الحصول على الربح هو الطريقة الفضلي للأداء، فلا غرو أن تعظيم قيمة المساهمين كانت الهدف المشترك في الجانب النظري والعملي منذ العقود الأولي من القرن الماضي وحتى فترة التسعينيات وأدت زيادة أسعار الأسهم إلى تبرير أي سلوك من سلوكيات الشركة الأخرى، بما في ذلك منح رواتب تشجيعية هائلة إلى المسئولين الإداريين، وتجاهل العساملين، وتخفيض معايير السلمة والصحة، وإهمال العوامل الحيوية التي تحقق المصلحة طويلة الأجل للشركة.

٢- الكفاءة والربحية والنمو:

للقيم والأخلاق المطبقة ، انعكاس إيجابي على الكفاءة وعلي الربحية والأداء كما أن حسن تطبيق القيم والأخلاق لها أثر متنامي على ربحية المؤسسة ونمو أعمالها وذلك لأن التزام المؤسسة بمعايير أخلاقية هي أحد المعايير التي يعتمد عليها المستثمرون في

توجيه أموالهم ، مما يعني تزايد الأموال المستثمرة لدى المؤسسة وتزايد أعمالها.

٣- المعايير الأخلاقية لاحتساب الأرباح في المصارف والشركات الاستثمارية:

إن تفسير البيانات والقيود المالية و تمحيصها هو من اختصاص المحاسبين والمراجعين.

ولا شك أن الأفراد الذين يتخذون قرارات متعلقة بالعمل ويعملون بموجبها إنما يُعبِّرون عن اختيارات أخلاقية سواء ارتضوا ذلك أم لا وسواء قصدوا ذلك أم لا.

وهذه المعايير تنطلق من قيم الصدق والأمانة وأخلاق التعامل الحميد، والشفافية وحفظ الأمانة ورد الحقوق إلى أصحابها ، وتحري الدقة في النظام المحاسبي وحساب حقوق العملاء والمستثمرين . وإعداد الدراسات التسويقية وحسن إعداد الدراسات الاقتصادية التي يعتمد عليها في توزيع



الأرباح والالتزام بالمعايير الدولية المعتمدة دوليا ولدى الجهات الرقابية.

- مبادئ الحوكمة: هي مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيه، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها
- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية: ذلك النظام التي يتم من خلاله توجيه و إدارة شركة الأعمال، و يحدد هيكل الحوكمة الحقوق و المسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، مثل مجلس الإدارة و المساهمين و غيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، و من ثم يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع المداف الشركة، ووسائل تحقيقها، ووسائل المقانة و الأداء.
 - هدف الحوكمة :

إظهار الشركة بشكل أكثر شفافية، ويزيد من مصداقيتها في أسواق المال، وضمان الكفاءة العالية للشركة، وحقوق المساهمين والإدارة، وتقيها من مخاطر الأسواق المالية.

العلاقة ما بين الحوكمة والأخلاق ودورهما في مكافحة الفساد

إن الحوكمة ليست مجرد أخلاقيات جيدة نقوم بعملها فقط، فهي مفيدة للمؤسسات في حال استخدامها الاستخدام الجيد والتطبيق الجيد لمنع أية أزمات مالية قادمة، كما أن إتباع المبادئالسليمة للحوكمة تؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع وجود الشفافية في الحياة الاقتصادية، وتُشير مؤسسة التمويل الدولية

الحوكمة على أنها: الحوكمة على أنها: "هياكل وعمليات مراقبة إدارة المؤسسات وأصحاب المصالح. والحوكمة تقومعلى

International

Finance



الخدمات العامة، ويودي إلى عدم وجود العدالة ، وانتشار الظلم بين أفراد المجتمع. وتختلف المصادر التي تستند عليها الأخلاقيات في أي مجتمع من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، لقد كانت المجتمعات القديمة تلتزم بمعايير أخلاقية مثالية إذا ما قورنت بالمعايير الأخلاقية في وقتنا الحاضر، ولنذلك فان ثبات المنظومة الأخلاقيةبين الناس م يعتبر الهدف الأساسي في بناء مؤسسات عامة فعالة تحظي باحترام الموظفين من خلال تلك المنظومة، وتمكننا من تحصين المجتمع ضد ظاهرة الفساد وتوفير الأليات الفعالة للتعامل مع ظواهره، مثل الفساد والرشوة وعدم المسؤولية. فاذا كانت المسؤولية امانة فمعنى ذلك أن عدم المسؤولية هي خيانة، وهذا ينطبق على كل مواقع المسؤولية في القطاع العام أو الخاص والمؤسسات غي الهادفة للربح أو الوظيفة الحكومية. لذلك لا بد أن نبني أسس الحوكمة

أربعة مبادئ أساسية، هي: النزاهة، القابلية للمحاسبة، المسؤولية، والشفافية لذلك تعمل الحوكمة على تعميق الحس الأخلاقي من خلال مجموعة قواعد ومبادئ تحدد قيم وأخلاق الممار سات والسلوكيات التي تقوم بها الإدارة والتي تتوافق مع الإطار القانوني والأخلاقي، وتضع حداً لمنع حدوث فساد في الوقت التي تحافظ فيه على المصالح العامة وتحقيق العدالة والمساواة بينهم. كما أن المبادئ والقيم الأخلاقية التي تسود المؤسسات من الداخل والأطر المؤسسية السائدة في البيئة الخارجية المحيط بها هي التي تحكم وضع وتطبيق الحوكمة، ليس فقط لمصلحة المؤسسات وإنما لمصلحة المجتمع ككل، وإن وضع أسس قوية للحوكمة هو أحد الطرق لمجابهة الفساد وتسهم في وتعمل علي تعزير الشفافية كما أن فقدان الأخلاق العامة يودي إلى بروز الفساد الإداري مما سيزيد من تكلفة



والأخلاق بالتلازم وإلا وكأننا نبني العولمة وليس الحوكمة

المبحث الثاني التنمية المستدامة

مقدمة

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال ١٥ سنة المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية ،حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمي النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والموتمرات والندوات. ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهور ها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بو صفه مفهو ما و فلسفة و عملية ،و ماز ال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين ولنذلك فقد تم التطرق في هذا

المبحث إلى جزئيينرئيسيين: الجزء الأول: ماهية التنمية المستدامة; ، الجزء الثاني: محاور أساسية في التنمية المستدامة

الجزء الأول: ماهية التنمية المستدامة

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنميوي المعاصير وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل ويتضمن هذا الجزء ثلاثة مطالب

- : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة
 - _ أهدافها ومبادئها

وهى :-



خصائص، تحدیات ، استر اتیجیة التنمیة المستدامة .

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهم التنمية المستدامة

١- المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة: ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتال مكانة هامة لدى الباحث والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطور ها عبر الزمن. وقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث أختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، و هناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مر فقة بتغبر ات جو هربة في بنبة

اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمامبالصناعة. في حين أن البنك الدولي يضع تصور آخر للتنمية حيث يصنف العالم وفقا للدخل الوطني الإجمالي للفرد على أساس أربع معايير: - الدخل المنخفض؛ الدخل المتوسط؛ - الدخل العالي؛ -الدخل الأعلى.

٧- مفهوم التنمية المستدامة: إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما ١٩٨٦، الذي اقترح ما يسمى eco development التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب. أما في ١٩٨٧ فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السابقة السيدة بروند لاند حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبانا للجميع أو بعنوان مستقبانا



المشترك، حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه بالإنجليزية Development that the needs of the meets without present compromising the ability of future to meet their own ترسخ مفهوم التنمية needs. المستدامة عند الجميع في ١٩٩٢، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطنى، وإقليمى وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن ٢١، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة. ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي في 2002في قمة جو هانسبرج

التي حضرها أكثر من ١٠٠٠ رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات. وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، عرفها ميردال في جميع الأحوال، عرفها ميردال التصاعدية للنظام الإجمالي ككل". وعرفها وليم رولكن هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة،

وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة. وبالتالي فالتنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا



يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستديمة ومبادئها

1.أهدافها : تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام

ب- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في

إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة

ج- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة ليذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ه- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف



المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الأثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريفة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ز- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبني تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم

الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه

-2 . مبادئها: إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلى:

أ- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية شكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة. وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب. فمن المشكلات البيئة المرتبطة



بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسيا في تدهور بالتربة.

ب- المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال المركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل

المطلب الثالث: خصائص - تحديات - استراتيجية التنمية المستدامة

-I : الخصائص: طرح مصطلح التنمية المستدامة عام ١٩٧٤ في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام ١٩٩٢ عن خصائص التنمية المستدامة الذي المستدامة التي تتلخص فيما يلي:

أ- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة،

تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ب- هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

ج- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية المحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

د- وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم الستنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على



العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

ه- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة

-1 .تحدياتها: إن تحقيق التنمية المستدامة (المتواصلة) يواجه العديد من التحديات التي تضعف تحقيقها وتقلل من تأثير ها، ومن أهمها

-1 : أنماط السلوك الإنتاجي: ويقصد به الصناعي والزراعي الحالي وضرورة العمل على الملوثات البيئية على الملوثات البيئية من المصادر المختلفة

-2 أنماط السلوك الاستهلاكي: الفردي والاشتراكي والتنظيمي والحكومي، وأهمية الترشيد والتوجيه والحماية بعيدا عن الملوثات في الغذاء والدواء والشراب

-3 أنماط السلوك الاجتماعي: وضرورة الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والقيم الموجبة للفرد والأسرة

-4 أنماط السلوك الأسري: وأهمية الربط بين القيم والحضارة والثقافة العربية والإسلامية لمواجهة التيار العالي المعاكس

-5 .السلوك الثقافي: وضرورة التفرقة بين الثقافات والموجب والسالب والسوطني والوافد

-6 .السلوك الإداري: وأهمية تجنب الصراعات والمشكلات التي تقلل من فعاليات تشغيل الموارد البشرية في العمل

-7 السلوك الحكومي والتشريعي: وأهمية فرض الضوابط والعقود على انتشار التلوث البيئي ضمانا لانطلاقة التنمية المتواصلة



- -8 السلوك الاقتصادي: من خلال تجنب تقليد الاقتصاديات الدولية وتطبيق آليات اقتصادية وطنية لمواجهة المنافسة العالمية
- -9 .نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية وإعادة هندسة المنظمات والأسرة لمواجهة الصراعات والمنافسة الخارجية
 - -10 . توفير ضمانات حقوق الأجيال القادمة في الموارد والتنمية المتواصلة

استراتيجياتها

- -1 : النمو التراكمي: بربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة
- -2 النمو الاقتصادي النظيف: بأقل قدر من الطاقة الكثيفة، وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البشرية
- -3 . توليد الوظائف وفرص العمل: من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك

- استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم الاستثمار
 - -4. تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان
- -5 . تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء والمياه
- -6. إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة
- -7. أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية
- -8 . ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية و البيئة النظيفة

الجزء الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

بالرغم ممن تعقيدات وتشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها



والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية وهي

-I:البعد الاقتصادي

:أ- مفهوم التنمية الاقتصادية:

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سباسيا واجتماعيا منذ ١٩٤٥، حيث أعطيت لها عدة تعاريف من بينها - :أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنهاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن - . أيضا: "إنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي". كذلك تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان. غير أنه برز

اختلاف بين المصطلحين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادين، حيث يشير بعض الاقتصاديين على أنهما عملية واحدة وهي التغيير نحو الأحسن ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع في حين لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع في حين يشير البعض الآخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة الاقتصادية بشأن الدول المتقدمة الأقل تقدما.

-II. البعد الاجتماعي

-1 : مفهومه: التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حدد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يمثل البعد الإنساني والنمية وسيلة الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة



للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي. كما يشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء لاختيار أنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ويجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن مفهوم العمل والبطالة قد اكتسيا أبعاد جديدة نهاية القرن ٢١، إذ تاثر مفهوم التشغيل بالتطير الـذي شهدته الحياة الاجتماعيـة، وبصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، إذ أصبح يلاحظ أنواع مختلفة للبطالة كالاختيارية الإدارية التقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعمل عن بعد والعمل بالتناوب والعمل لحساب غير المنظومة الاجتماعية تشمل ما يلي: المساواة في التوزيع؛

الحراك الاجتماعي؛ - المشاركة الشعبية؛ - التنوع الثقافي؛ - استدامة المؤسسات

2 .آثار البعد الاجتماعي: يتمثل هذا البعد في عدم تهميش الجماعات وتدعيم مقوماتها الثقافية والروحية، تتوقف الاستراتيجيات المنسجمة مع التنمية المستدامة على القيم الحاضرة، إذ لا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال المستقبلية، غير أن هذا لا يعطي مبرر للموية الثقافية السائدة، فذاك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يتمثل التغير الاجتماعي الناجم عن استخراج المسوارد على نطاق واسع في تدفق الأشخاص الحاملين لأفكار جديدة وثقافات وقيم وتكنولوجيات

III .البعد البيئي

1 : البيئة: البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للهيئة الإنسانية الذي



عقد في ستوكهولم ١٩٧٢ بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته". كما تعرف أيضا: "بالمجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به". ولقد أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويوثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولي المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي للتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية. وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور

لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسته علوم البيئة، وهذا كله يتطلب ترشيد الستخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان. وقد يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان. وقد أسس التزاوج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمى بالاقتصاد البيئي

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

- I.المؤشرات الاقتصادية أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه



ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرام هما من عناصر نوعية الحياة. ب- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالي: ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.ج- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي: يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد، . . - صافى المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات

الاجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطنى الإجمالي

-II. المؤشرات الاجتماعية :أ- مؤشر الفقر البشرى: هو مؤشر مركب بشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه). ب- معدل البطالة: ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. ج- نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الندين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحى والتي تعد مسألة



أساسية للتنمية المستدامة .د- التعليم: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمار هم ١٥ سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي. . ه- معدل النمو السكاني: يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية

-III .المؤشرات البيئية :أ- نصيب الفرد من الموارد المائية: ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين: الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية .ب- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: .ج- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس كثافة الستخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام المكتار، .د- التصحر: بقيس هذا المؤشر

مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، .ه- التغير في مساحة الغابات: يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد،

-VI. المؤشرات المؤسسية:

أ- خطوط الهاتف الرئيسية لكل ١٠٠ نسمة: يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات الساكية واللاساكية في أي بلد بب المشتركون في الهاتف النقال لكل ١٠٠ نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولولوجيتين الخلويين المتماشية أو الرقمية بج الحواسب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على



اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته. د- مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

المحور الثالث: الجانب العملى

اولاً: الصدق الاحصائي لمقاييس البحث: تم التحقق من الصدق الاحصائي لمقياس البحث وكما موضح في الخطوات المدرجة ادناه.

1. الصدق الظاهري لمقياس البحث: لغرض التحقق من ان فقرات المقياس تم صياغتها بشكل يحقق الهدف الأساسي لها، وهو تمثيل ابعاد المقياس تمثيل صحيح بعد ترجمة

المقياس من اللغة الإنكليزية الى اللغة العربية تم عرض مقياس البحث على جملة من الخبراء المحكمين والبالغ عددهم (٥) من الخبراء المحكمين والبالغ عددهم الإختصاص في مجال إدارة الاعمال لذا تم إعادة صياغة بعض الفقرات بناءً على مقترحاتهم لتصبح أكثر وضوح ودقة للمستجيبين.

٧. ثبات مقياس البحث: يوضح الجدول (3) الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات المقياس، اذ تم التحقق من ثبات مقياس البحث من خلال استخدام معامل ألفا كرو نباخ.

الجدول (3) ثبات مقياس البحث

لفا كرو نباخ		
.950	ਜ ਜ	
.945 •	"	
.946 •	بعد الإفصاح والشفافية	



	لاخلاقي	
.947 •	لبعد الرقابي الاخلاقي	
	٠,٩٤،	البات الكلي لمقيساس
		الحوكمة الإخلاقية
.945 •	لانصاف	
.946 •	لتمكين	
.950 ·	حسن الإدارة والمساءلة	لقيم المستدامة
.944 ·	لتضامن	
	٠,٩٣٩	لثبات الكلي لمقياس القيم
		لمستدامة
	0.951	لثبات الكلي لمقياس البحث

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

مخرجات Spss,v.24

ثانياً. الإحصاء الوصفى:

تشكل الإحصاءات الوصفية مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تصف الخصائص الأساسية لمجتمع الدراسة وتلخص البيانات

بطريقة واضحة ومفهومة.

الجدول (٤) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الاستجابة تجاه ابعاد الحوكمة الاخلاقية



ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	انحـــراف	وسط	
لاستجابة	معياري	حسابي	
توسط	.653	3.35	بعد الاشرافي الاخلاقي
رتفع جداً	.675	3.88	د المساءلة الاخلاقي
رتفع	.729	3.64	سد الإفصاح والشفافية الخلاقي
رتفع	.715	3.69	بعد الرقابي الاخلاقي

يتضح من الجدول (٤) أعلاه ان:

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

مخرجات Spss,v.24

بعد المساءلة الاخلاقي وهو أحد ابعاد الحوكمة الاخلاقية حصل على اعلى وسط حسابي بلغ مقداره (٣,٨٨٣) وهذا يدل على ان نظام الحوكمة الاخلاقية يمكن في الوقت الحقيقي تحديد الاتجاهات للمنظمة عينة الدراسة وكذلك يستخدم نظام الحوكمة الاخلاقية لاتجاهات والفرص والتهديدات في بيئة الأعمال فضلاً عن ذلك

المعلومات المستمدة من نظام الحوكمة الاخلاقية تساعد بشكل كبير في صياغة الاستراتيجية التنظيمية ومساعدة المدراء التنفيذيين بشكل كبير من قبل نظام الحوكمة الاخلاقية لاتخاذ القرارات.

اما بعد الاشرافي الاخلاقي فقد حصل على اقل وسط حسابي بلغ مقداره (٣,٣٥٣) وهذا يسلم



تقومبتد عيمو تفعيلالدور الاشر افيلمجلس الإدارة على على الإدارة التنفيذية، والأطر افذات المصلحة.

الجدول (٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الاستجابة تجاه ابعاد القيم المستدامة

ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	إنحــــراف	وســـط	عاد القيم المستدامة
لستجابة	معيار <i>ي</i>	حسابي	
رتفع	.852	3.61	إنصاف
رتفع جداً	.681	3.80	تمكين
رتفع جداً	.833	3.84	سن الإدارة والمساءلة
رتفع	.722	3.73	تضامن

المصدر: من اعدا الباحث بالاعتماد على

مخرجات Spss,v.24

يتضح من الجدول (٥) أعلاه ان بعد البعدين (التمكين ، حسن الإدارة والمساءلة) فقد حصل كلاهما على اعلى وسطحسابي بلغ مقداره (٣,٨٠٠ ، ٣,٨٠٠) على التوالي

وهذا يدل على توفير قنوات اتصال فعالة بين الإدارات ،والعاملين،والطلبة، وسوق العمل للحصول على المعلومات لأجل تطبيعية بأستمرار و تقوم



الإدارة بتطوير خطط واستراتيجيات التعليم طلب ويلة الأجل للتعرف على احتياجات جميع الطلبة وسوق العمل الحالية والمستقبلية وتعمل الأدارة على التحقق من تطبيق مبحسابي بلغ مقداره (٣,٦١٧)وهذا يعني انتقومالإدارة بتطوير خططواستراتيجيات التعلي مطولة الأجل للتعرف على احتياجات جميع الطلا بقوسو قالعم لالحالية والمستقبلية.

ثالثاً. اختبار الفرضيات:

1. الارتباط بين المتغيرات:

يمثل معامل الارتباط احد أساليب أو طرائق الاحصاءات الاستدلالية أذ بستخدم لمعرفة

ادئ جودة التعليم الجامعي الاهلي وتحديد مسؤولية عدم تطبيقها.. اما فيما يخص بعد الانصاف فقد حصل على اقل وسط

طبيعة واتجاه ودرجة العلاقة وقوتها ومعنويتها للعلاقة الخطية بين متغيرين ومعنويتها للعلاقة الخطية بين متغيرين فضلاً عن ذلك يشير الإحصاء الاستدلالي الحصاءات التي تمكننا من الحصول على استنتاجات من بيانات العينة، وتعميمها على مجتمع الدراسة من بيانات العينة، وتعميمها على مجتمع الدراسة والجيدول (6) يوضيح الارتباط بين متغيرات وابعاد الدراسة.

الجــــدول (6) علاقاتالار تباطلمتغير اتو ابعاد المخططالفر ضــــ

ي



	Correlations									
القيم المستدامة	الحوكمة الإخلاقية	التضامن	حسن الإدارة والمساءلة	التمكين	الاتصاف	البعد الرقابي الاخلاقي	بعد الإفصاح والشفافية الاخلاقي	بعد المساءلة الاخلاق <i>ي</i>	البعد الاشرافي الاخلاقي	
.668**	.736**	.625**	.460**	.593**	.611**	.452**	.480**	.546**	1	البعد الاشرافي الاخلاقي
.707**	.910**	.642**	.626**	.580**	.567**	.785**	.692**	1	.546**	بعد المساءلة الإخلاقي
.749**	.829**	.618**	.551**	.656**	.729**	.559**	1	.692**	.480**	بعد الإفصاح والشفافية الاخلاقي
.696**	.845**	.701**	.564**	.528**	.584**	1	.559**	.785**	.452**	البعد الرقابي الإلحلاقي
.811**	.664**	.614**	1	.585**	.543**	.564**	.551**	.626**	.460**	حسن الإدارة والمساءلة
.856**	.778**	1	.614**	.617**	.707**	.701**	.618**	.642**	.625**	التضامن

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Spss. v.23

يتضح من الجدول (٦) وجود ارتباط إيجابي قوي بين الحوكمة الاخلاقية والقيم المستدامة إذبلغتقيمته الارتباط (0.730)وكذلك وجود ارتباط إيجابية فوق متوسط بين البنية التحتية للحوكمة الاخلاقية والقيم المستدامة إذبلغت قيمة الارتباط (0.582)، وجود

ارتباط إيجابية قوي بين فريق الحوكمة الاخلاقية والقيم المستدامة إذ بلغت قيمة الارتباط (0.634) وكذلك وجود ارتباط إيجابي قوي بين قدرات الحوكمة الاخلاقية التشغيلية والقيم المستدامة إذبلغت قيمة الارتباط (0.642) واخيراً وجود ارتباط إيجابي فوق المتوسط بين قدرات الحوكمة الاخلاقية الاستراتيجية والقيم المستدامة إذ



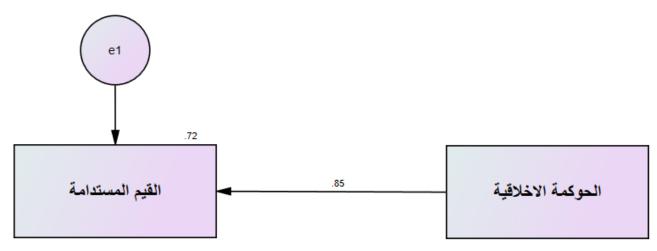
بلغت قيمة الارتباط (0.575)وفقاً للباحث تم اجراء هذاالاختبار باستخدام (Saunders ,et al., 2016,p.545). وهذا بدورة يسهم في تقديم مساندة لفرضيات البحث الرئيسية والفرعية

2. اختبار التأثير بين المتغيرات

للدر اسة

7) والشكل (5)وكالآتى:

(Path بواسطةبرنامج التحليك الاحصائي AMOS, V.24 لغرض التحققمنعلاقة التأثير بين مقدرات تكنولوجيا المعلوماتوسلوك التوصلالاالنتائجالموضكالوك



الشكل (٥) علاقة التأثير بين المتغيرات الرئيسة للدراسة



علاقة التأثير بينالمتغير إتالر ئيسة للدر اسة

ده ل (7)	11
(/) 53	•

Lal	el	P	C.R.	S.E.	Estimat e		سية	المتغيرات الرئي
ول ضية	فر	**:	24.35	.040	1۸۰	القيم المستدامة	<	حوكمــــــة لاخلاقية

Tabachnick and) الرئيســـة

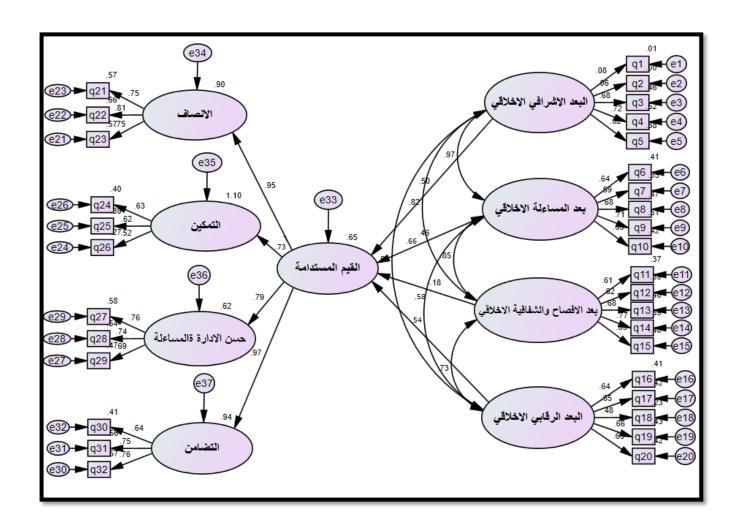
.(Fidell,2001: 687

ب. اختبار علاقة التأثير بين ابعاد الحوكمة الاخلاقية والقيم المستدامة:

تماجراء هـ ذاالاختبار باستخدامتحليل العاملي بواسطة برنامج التحليل الاحصائي AMOS, V.24 لغرضالتحققمنعلاقة التأثير ابعاد الحوكمة الاخلاقية في القيم المستدامة وتمالتو صلال النتائج الموضحة في القيم المراكل (8) وكالآتي:

يلاحظمن الشكل (5) أن هناك مساراً يسلكه المتغير المستقل (الحوكمة الاخلاقية) خلال تأثيره بالمتغير المعتمد (القيم المستدامة). وبناء على ما جاء في الجدول والشكل المذكورين انفاً نتوصل الى قبول فرضيات التأثير الرئيسة، اذ يتضح وجود تأثير مباشر وايجابي ذي دلالة أخصائية للحوكمة الاخلاقية في القيم المستدامة (قيم للحوكمة الاخلاقية في القيم المستدامة (قيم C.R أكبر من 1,97) بلغ مقداره التأثير (0.73) مما يؤدي الى قبول الفرضية





الشكل (6) علاقة التأثير ابعاد الحوكمة الاخلاقية في القيم المستدامة

الجدول (8) علاقة التأثير ابعاد الحوكمة الاخلاقية في القيم المستدامة



	النتائج	P	C.R.	S.E.	e	
۷	فرضية	**:	8.080	.094		لبعد الاشرافي الاخلاقي> القيم المستدامة
د	فرضية	**:	9.140	.129		عد المساءلة الإخلاقي> القيم المستدامة
۷	فرضية	**:	7.833	.139		عد الإفصاح والشفافية الاخلاقي> لقيم المستدامة
ر	فرضية	**:	9.140	.129	.544	ابعد الرقابي الاخلاقي> القيم المستدامة

والقيم المستدامة فقد بلغت قيمة الاخلاقية والقيم المستدامة فقد بلغت قيمة التأثير (0.05) لأن مستوى المعنوية اقلل (0.05) وكذلك تم قبول الفرضية بين قدرات الحوكمة الاخلاقية التشغيلية والقيم المستدامة التشغيلية والقيم المستدامة

وبناء على ما جاء في الجدول والشكل المذكورين انفاً نتوصل الى قبول فرضياتالتأثير بين البنية التحتية للحوكمة الاخلاقية البنية التحتية للحوكمة الاخلاقية والقيم المستدامة اذيتضح وجود تاثير مباشر وايجابي ذي دلالة إحصائية (قيم C.R أكبر مسن 1.96) بلغتقيمة التاثير (0.53) مما يؤدي الى قبول الفرضية (Tabachnick) واخيراً تم قبول فقد بلغت قيمة التاثير (0.45) واخيراً تم قبول الفرضية المرات الحوكمة



الاخلاقية الاستراتيجية والقيم المستدامة فقد بلغت قيمة التأثير (٠,٦١) وهذا يؤكد

اولاً: الاستنتاجات:

لقد توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات، أبرزها ما يأتى:

ا. يمثل حوكمة المصارف الاخلاقية التقاء الممارسات و الاجراءات السليمة، و تعمل هذه الاجراءات و الممارسات بموجب معايير و قواعد تحكمها بصورة ملزمة و تهدف من خلال عملها الى ضمان عدم حصول التعارض بين الاهداف الاستراتيجية للمصرف وأسلوب عمل الادارة في تحقيق تلك الاهداف و يكون ذلك من خلال تحفيز الادارة بشكل ايجابي للعمل بموجب الاخلاقيات المقبولة في بيئة الاعمال و تقويم و رقابة أداء هذه الادارة.

٢. يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للمصرف
 من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع

ويعزز من صحة الفرضيات.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

بأدائها في أطار حوكمة المصارف الاخلاقية و التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، و تقويم نظام الرقابة الداخلية و تقويم أدارة المخاطر و تقويم التزام المصارف بمبادئ الحوكمة الاخلاقية للمصارف.

٣. لضمان صحة تطبيق سليم لحوكمة المصارف الاخلاقية هناك لجان تعتبر داعمة لسلامة هذا التطبيق منها لجنة التدقيق التي تقوم بتوفير الاستقلالية الكاملة لكل من المحقق الحافق الحارجي و خلق المحقق الحارجي و خلق حوار مفتوح بينهما مما يؤدي الى تدعيم التدقيق بنوعيه و التأكد من دقة و موضوعية التقارير المالية ، و لجنة التعويضات و المكافآت المسؤولة عن تحديد التعويضات و المكافآت وفق أسس علمية حديثة .



- خ. تصل أهمية الحوكمة الاخلاقية في معظم المصارف السي أن يرتقي بقسم مستقل بالهيكل التنظيمي للمصرف، ويكون ارتباطه بمجلس الادارة غالباً الذي يقوم بدوره باختيار العاملين في التدقيق الداخلي، و يقوم المدققين الداخليين نفسهم بوضع استراتيجية عمل التدقيق الداخلي التي تقويم جهات خارجية مثل ديوان الرقابة المالية و غيرها
- و. يأخذ التدقيق الداخلي على عاتقه مهام كثيرة و مؤثرة في المصرف فيتولى مهمة التأكد مسن موثوقية التقارير ومدى الالتزام بالقوانين و التعليمات و مدى كفاية و فاعلية الانشطة و إخضاع تلك الانشطة للتدقيق الشامل، و يظهر القصور في عدم السماح للتدقيق الداخلي بتقديم الاستشارات الى أدارة المصرف عن الملاحظات و التحفظات التي قام بتحديدها.
- 7. عدم السماح للتدقيق الداخلي من التأكد من أخذ صغار حملة الاسهم لدورهم في أخذ صغار ممن خلال ممارسة حقوقهم المصرف من خلال ممارسة حقوقهم التصويتية واطلاعهم على الكشوفات المالية للمصرفحال صدورها و كذلك أبداء أراءهم في تعيين أعضاء مجلس الادارة ، و كذلك عدم السماح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجية المصرف و معرفة مدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الاسهم.
- ٧. هناك قصور في دور التدقيق الداخلي إذ لا يستم أشراكه في أعداد هيكل تعويضات مجلس الادارة و المدير المفوض و كذلك يتم منحه دور محدود في أعداد هيكل تعويضات الادارة التنفيذية .
- الشامل، ويظهر القصور في عدم السماح ٨. عدم وجود أي عمليات تسهيل لشراء للتدقيق الداخلي بتقديم الاستشارات الى أدارة العاملين في المصارف لأسهم من المصرف عن الملاحظات و التحفظات التي المصارف التي يعملون فيها، وكذلك لا يوجد لدى المدققين الداخليين اطلاع على يوجد لدى المدققين الداخليين اطلاع على



المفاهيم الحديثة و منها مفهوم حوكمة المصارف.

9. القصور في اطلاع المدققين الداخليين على المعايير الدولية سواء التي تخص التدقيق أو المحاسبة واكتفاؤهم بالمعايير المحلية على أضيق نطاق و القوانين و التعليمات الصادرة من الجهات القطاعية و ذلك نتيجة الزامهم للعمل بموجبها.

1. أدى ظهور الحوكمة الاخلاقية في مصارف القطاع الخاص وما ارتبط بها من القاء الضوء على المشكلات التي تنشأ نتيجة تضارب المصالح، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح والآليات التي تعمل على حماية مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح، وذلك بالحد من التلاعب المالي والإداري الذي يحصل في هذه المالي والإداري الذي يحصل في هذه المصالح من قبل الإدارات التنفيذية،

باعتبار ها الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل المصارف.

ثانياً: التوصيات:

تتناول هذه الفقرة أهم التوصيات التي يراها الباحث لمعالجة مشكلة البحث ، من أهمها ما يأتي:

1. تطبيق آليات الحوكمة الاخلاقية التي أوردها الباحث لمعالجة مشكلة الفساد المالي والإداري والأخلاقي التي تعاني منها المصارف وبالتالي تعزيز فرص التنمية المستدامة.

2. يتطلب تطبيق آليات الحوكمة الاخلاقية نشر ثقافة الحوكمة الاخلاقية في المجتمع، وذلك من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المحتمع المحتمع المحتمع المحتمع المخلقية تمثل له خط الدفاع الأول الحوكمة الاخلاقية تمثل له خط الدفاع الأول والحصن المنيع ضد أي فساد أو إفساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله



ومكاسبه ، فانه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنها. وعليه يوصي الباحث باستحداث مركز يعنى بقضايا الحوكمة الاخلاقية ، ويتولى مهمة إعداد برامج إعلامية وتدريبية لترسيخ ثقافة الحوكمة الاخلاقية في العراق.

3. الترام المصرف بمبادئ الشفافية والإفصاح، وذلك من خلال قيامها بما يأتي :

أ - يحدد كل مصرف من المصارف الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، الاستراتيجية ، والإفصاح عنها عبر الوسائل التي تمكن الجمهور من الاطلاع عليها ، وان يقوم بنشر تقرير يتضمن مستوى تحقيق الأهداف الموضوعة لها .

ب – إلزام المصارف بنشر التقارير المالية السنوية والإيضاحات المكملة لها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة،

على أن تتضمن هذه التقارير العديد من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس أداء المصرف، مثل نسب الربحية والسيولة وتطور هذه النسب من سنة لأخرى، وذلك في الصحف المحلية وعلى موقع المصرف على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، ليتسنى للجمهور الاطلاع عليها.

4. نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والديني ، وذلك لرفع المستوى الحضاري للمجتمع واعتبار محاربة الفساد المالي والإداري مهمة وطنية يشارك فيها الجميع ، كل من موقعه ، لان المجتمع يساهم بشكل فعال في الحد من هذه الظاهرة

المصدار مبادئ خاصة بالحوكمة الاخلاقية للمصارف من دون الاستغناء عن المبادئ الدولية التعاون الدولية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و المبادئ التي أصدرتها بقية الدول و المؤسسات المختصة و ذلك بهدف خلق مبادئ ملائمة لبيئة



الاعمال العراقية بالاعتماد على التجارب العربية و الدولية .

٨. ألـزام العمـل بالقواعـد الاساسـية للحوكمـة ٣. سـلطان ، عطيـة صـلاح ، " دور لجـان الاخلاقية للمصارف العراقية والتي تنتخص بالشفافية والمساءلة والمسؤولية و الاستقلالية و العدالة ، و كذلك إلزامهابالإفصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية

المصبادر

أولاً: المصادر العربية

- ١. حماد ، طارق عبد العال ،" التحليل الفني و الاساسي للأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر ، ۲۰۰۰
- ٢. خليــل ، عطــا الله و ار د ، " الــدور المتوقــع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الاردنية في ظل الحاكمية المؤسسية " ، المؤتمر العربي الأول حول

- التدقيق الداخلي في أطار الحوكمة المؤسسية ، القاهرة _ مصر ، سبتمبر ٢٠٠٥ .
- المراجعة في دعم حوكمة المصارف لأغراضاستمرار المنشاة "، الموتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمــة المؤسسـية ، القــاهرة ــ مصــر ، سيتمير ٢٠٠٥
- ٤. سليمان ، محمد مصطفى ، " حوكمة المصارف و معالجة الفساد المالي و الاداري " ، الـدار الجامعيـة ، مصـر ، 7..7
- ٥. الـواردات ، خلف عبد الله ، " التدقيق الداخلي في أطار حوكمة المصارف"، المؤتمر العربى الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمة المؤسسية ، القاهرة _ مصر ، سبتمبر ۲۰۰۵ .

ثانياً: المصادر الاجنبية:



- 5- Saunders, M. N., Lewis, P. and Thornhill, A. (2016). "Research methods for business students".

 Seventh edition, Pearson Education Limited.
- 6- Sekaran, U., and Bougie, R. (2010). "Research Method ForBusiness ", 5th ed, John Wiley and Sons Ltd.
- 7- Tabachnick, B.G., and Fidell, L.S. (2001). " Using Multivariate Statistics " . 4th ed. Boston Allyn and Bacon.
- 8- Zikmund, W., Babin, B., Carr, J., and Griffin, M. (2010). "Business research methods". 8th ed., South-Western, Cengage Learning.

- 1- IIA,"New Governance Rules Require Internal Auditing", Ton at the Top, Issue 21, February, 2004.
- 2- IIA, standard for the professional practices of Internal Auditing, op, cit., p.IIA, code of Ethics.op.cit.
- 3- Dana, Hermanson R. &Larny, Rittenberg E.," Internal Auditing and Organizational Governance", Research Opportunities in Internal Auditing, the Institute of Internal Auditors, 2003.
- 4- Ratliff, R.L. and Redding,
 K.F,"Introducation to Auditing:
 Logic, Principles, and
 Techniques", The Institute of
 Internal Auditors, Florida, 2002.